فوق الطاولة

هني الحمدان

كل أضحى وأنتم غانمون!

للعيد فرحة، وخاصة عند الأطفال، لكن هل نحسدهم اليوم على ما هم فيه..؟ الأيام تغيرت وزادت همومها، حتى فرح الصغار لم يعد كفرح الكبار في أزمان سابقة.

في الصغر.. كنا عندما يقترب العيد نفكر بالعيدية كثيراً، وما نجمع من مبالغ مالية صغيرة، وسرعان ما ننفقها، ونرتدي الملابس الجديدة، وآخر النهار تكون الملابس مغبرة وتوسخت.

ننتظر العيد على أحر من الجمر، وقبل يوم العيد، لا ننام ليلاً ونخمد في الفراش محملين في الأحلام، متى سيحل الصباح، ومتى سوف ننهض لنحتفل بطقوس العيد؟

واليوم، كبرنا، وابتعد العيد.. كلما اقترب حلول العيد تثقل أفكارنا ونتوه في مسؤوليات العيد، مستلزمات من شراء ملابس وحلويات وقهوة وغيرها، إلى شراء أضحية، وكم ثمنها؟ وكم سيكلف شراء قطعة ملابس أو كيلو غرام حلو واحد نفرح به أسرتك، اليوم لم يعد لأي شيء طعم، الغلاء دمر النفوس وغير الطقوس ونسفها إلى غير رجعة، فرحم الله أيام زمان، أيام الرخص والخيرات، أما اليوم فإلقاء التحيات صار يكلف ليرات، وصارت طقوس العيد ومسراته ذكريات فقط!.

كان الله بعون المواطن السوري، تراه اليوم ينشد السلعة أو المادة الأرخص، يمشي المسافات للظفر بأي سلعة ولو كانت بخمسين ليرة سورية، أناس كثر يقصدون «البالة» هذا السوق رغم غلاء أسعار سلعه وملابسه تبقى فيه خيارات يستر به رب الأسرة أجساد أطفاله العراة، بعد موجات أسعار الألبسة في الأسواق والمحال العادية، يسعد إذا وجد ضالته فقد يفرح بها ولده أو زوجته، هكذا حالة معظم الأسر التي صار العيد عليها مكلفاً ومناسبة لها متطلبات في وقت لقمة العيش صارت فيه غائبة..!

مكتوب على المواطن أن يبقى شقياً، ولد على حافة المشقة والتعب، لكنه يتسلح بالصبر والرضا والتسليم، وسيبقى واثقاً بكل ما يقال إن القادم والآتي سيكون أحسن، وإن الأيام القادمة ستجلب له فرجاً ويسراً معيشياً واقتصادياً.

جعل الله كل أيامكم محبة وخيراً وسلاماً، وكل أضحى وأنتم سالمون غانمون، بلا حلويات وأضاحٍ، حفاظاً على نسبة الكوليسترول والشحوم في أجسامكم الغضة..!.

بحث مع السفير الإيراني تعزيز العلاقات الاقتصادية

عرنوس: الأرضية متوافرة لزيادة حجم التبادل التجاري وفتح أسواق البلدين

أكبري: الشركات الإيرانية ترغب بالمشاركة في إعادة الإعمار ولاسيما في مجال الطاقة

الوطن

التقى رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس السفير الإيراني بدمشق الدكتور حسن أكبري والوفد المرافق له، حيث تم التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون في مجال المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية، ومتابعة جميع التفاهمات التي تم التوصل إليها خلال الزيارة الأخيرة للسيد إبراهيم رئيسي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى سورية ولقائه السيد الرئيس بشار الأسد.

وتناول اللقاء ضرورة فتح آفاق جديدة للعلاقات الثنائية في المجالات الاجتماعية والثقافية والمصرفية والعلوم والتكنولوجيا والصحة والتأمين وغيرها من القطاعات الحيوية المهمة، واتخاذ كل ما يلزم لتطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري بالعملات المحلية وإنشاء قنوات مصرفية، كذلك زيادة وتنويع المشروعات الاستثمارية المشتركة لتشمل مختلف القطاعات، ووضع برامج تنفيذية للاتفاقيات والتفاهمات الموقعة بين البلدين مؤخراً بما يخدم المصالح المشتركة وينعكس إيجاباً على البلدين والشعبين الصديقين.

وأكد رئيس الوزراء أهمية تشجيع قطاعي الأعمال في كل من سورية وإيران على تعزيز التعاون واستثمار قدراتهما في إقامة شراكات تسهم في تحسين الواقع الاقتصادي للبلدين في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليهما.

وأوضح أن الأرضية متوافرة لزيادة حجم التبادل التجاري وفتح أسواق البلدين من خلال تسهيل الإجراءات والإعفاءات الجمركية وتذليل الصعوبات التي تواجه العمل المشترك.

من جهته أعرب السفير الإيراني عن مواصلة بلاده تقديم الدعم لسورية خصوصاً في المجال الاقتصادي لمواجهة الحصار الاقتصادي الذي تتعرض له، مؤكداً رغبة الشركات الإيرانية في المشاركة في مرحلة إعادة الإعمار لاسيما في مجال الطاقة.

قطنا وخزّيم يلتقيان السفير التونسي

وزير الزراعة: الخروج باتفاقية شاملة لها برنامج محدد وإنشاء خط بحري وسوق مشتركة

خزّيم: مستعدون للتعاون في مجالات النقل الجوي والبحري والبري

هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا متانة العلاقات بين سورية وتونس وعودتها لمسارها الصحيح، والارتقاء بها في كل المجالات وخاصة الزراعية منها والتي تشكل نواة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

جاء ذلك خلال لقائه أمس سفير الجمهورية التونسية بدمشق محمد المهذبي بهدف تفعيل الاتفاقيات الموقعة في المجال الزراعي وتطويرها ووضع برامج تنفيذية لها، وتبادل الخبرات والأبحاث والزيارات، وتعزيز الميزان التجاري بين سورية وتونس.

الوزير قطنا لفت إلى ضرورة مراجعة الاتفاقيات الموقعة وإعادة صياغتها وتحديثها وفقاً لمتطلبات المرحلة القادمة، والخروج باتفاقية إطارية واضحة وشاملة لها برنامج تنفيذي محدد، مشيراً إلى أن لدى سورية كفاءات علمية وتجارب بحتية ناجحة في المجال الزراعي، لافتاً إلى التجربة التونسية في مجالات التنمية الريفية والتعاونيات الفلاحية وترقيم وتطوير الثروة الحيوانية وتنظيم المسالخ وأسواق الماشية، ومنظومة جمع الحليب وتصنيعه، وتأسيس الجمعيات الأهلية الخاصة لإدارة المجمعات المهنية، وأهمية الاستفادة من هذه التجربة في سورية.

وبين الوزير أن كل بلد يتميز بمنتجات خاصة به ومن المهم تحقيق التكامل الإنتاجي بين الدول العربية ودراسة حاجة الأسواق فيها، واقترح إنشاء خط بحري بين سورية وتونس لنقل المنتجات الزراعية وإنشاء سوق مشتركة وإعطاء ميزات تفضيلية لتسهيل نقل هذه المنتجات.

وبدوره أكد السفير التونسي على أهمية عودة العلاقات والتي تعني التعاون في جميع المجالات، معرباً عن استعداد الحكومة التونسية لتطوير هذا التعاون وتبادل المنتجات والمعلومات والأبحاث والخبرات، مشيراً إلى أن تحقيق التكامل في المجال الزراعي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وحل مشكلة الغذاء في ظل التغيرات المناخية ونوفر المياه، مشيراً إلى ضرورة الانتقال من الاتفاقيات العامة إلى التخصصية والسرعة في تنفيذها لتدارك آثار السنوات السابقة.

بدورها مديرة التخطيط والتعاون الدولي في الوزارة المهندسة نازك العلي قالت لـ«الوطن»: إن الجانبين اتفقا على ضرورة إعادة تفعيل علاقات التعاون الزراعي المشتركة واتفاقيات التعاون الموقعة بين البلدين ووضع برامج تنفيذية لها بما يتناسب مع أولويات العمل الحالية مع تشكيل فرق عمل تضم الجهات المعنية من الطرفين لدراسة هذه الاتفاقيات وتأطيرها بما يلبي متطلبات المرحلة الراهنة وإعادة النهوض بالقطاع الزراعي في كلا البلدين من خلال اقتراح تفعيل اتفاقيات التعاون ووضع برامج تنفيذية لنقل التجارب في المجال الزراعي بين سورية وتونس في المجالات البحتية وفي مجال تطوير الإنتاج النباتي والحيواني للاستفادة منها بشكل فعلي وعلى أرض الواقع للوصول إلى صيغة محدثة لاتفاقيات التعاون الموقعة بين البلدين ووضع برامج واضحة لدراسة الاتفاقيات الموقعة وتحديدها وتحديد المشكلات في كل بلد مع وضع الحلول المناسبة لها ويتم من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة في كلا البلدين.

كذلك التقى وزير النقل المهندس زهير خزّيم في مبنى الوزارة السفير التونسي وأشار إلى متانة العلاقات بين البلدين وضرورة الارتقاء بها اقتصادياً وتجارياً إلى مستوى العلاقة السياسية، مبدياً استعداد سورية للتعاون المشترك، والذي ينعكس ازدهاراً ونمواً في حجم التبادل والأعمال بين البلدين، وخاصةً في مجالات النقل الجوي والبحري والبري.

من جانبه نقل السفير التونسي رغبة وزارة النقل التونسية في تطوير العلاقات ودفعها إلى آفاق تعود بالنفع والفائدة، ومصلحة الشعبين وفق الأولويات التي تجمع البلدين، ومنها بحث دراسة إعادة تشغيل الخط الجوي وما يرافقه من زيادة في الزيارات، وتفعيل النشاط التجاري والاقتصادي والسياحي.

من جهة أخرى ناقش وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه أمس المستشار الأول في السفارة الروسية بدمشق أرسين أوروستاميان والوفد المرافق له أوجه التعاون في مجالات إطفاء حرائق الغابات وتقديم التجهيزات والمعدات الحديثة لذلك، وخاصة مدافع ضخ المياه المركبة على الصهريج، وتأمين ملحقات الجرارات الحديثة التي تعتمد التسوية بالليزر، ودرونات مجهزة بكاميرات لنثر البذور الحراجية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ومراقبة الحرائق، والزراعات المحمية واعتماد نماذج متطورة معتمدة عالمياً، مؤكداً على أهمية الاستفادة من التجربة الروسية في إخماد حرائق الغابات باستخدام التقنيات الحديثة، واستخدام الدرون في حماية الغابات وتنميتها، لافتاً إلى إمكانية قيام شركات روسية بالاستفادة من الفرص الاستثمارية الزراعية المطروحة في سورية وفق قانون الاستثمار رقم ١٨ والتسهيلات المقدمة، وخاصة إقامة مراكز لتجميع الآليات الزراعية الحديثة مع ملحقاتها وتأجيرها للفلاحين بأسعار منافسة لمكنة سلسلة العمليات الزراعية.

وتطرق الوزير إلى موضوع تأمين الأسمدة الآزوتية وفق عقود المقايضة وتسهيل انسياب الشحنات، وتطوير عمليات تصدير نباتات الزينة إلى روسيا وتنظيمها، وإدخال نشاطات أخرى في التعاون القائم لافتاً إلى دور القطاع الخاص في ذلك.

وأكد مستشار السفارة أنه سيتم نقل ومناقشة كل المواضيع المطروحة للجانب الروسي واللجان المشتركة، مبيناً أن المشاريع التي يمكن تنفيذها في سورية وتخدم القطاع الزراعي ومصلحة البلدين مرحب بها، لافتاً إلى أن عقد توريد ١٠٠٠ رأس من البكاكير لدعم قطاع الثروة الحيوانية في سورية في طور التنفيذ.

العلي لـ«الوطن»: برامج تنفيذية لنقل التجارب الزراعية بين سورية وتونس

حوالات «الأضحى» أقل من «الفطر» بـ٣ مرات

كنعان لـ«الوطن»: ٣ مليارات دولار تحويلات المغتربين خلال العام

أسعار المواد تنخفض في العالم وتزداد في سورية بسبب الاحتكار

جلنار العلي

كشف الخبير الاقتصادي والأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان في تصريح لـ«الوطن»، أن الحوالات الخارجية خلال موسم عيد الأضحى الحالي أقل بنسبة ٣ مرات عما كانت عليه خلال عيد الفطر، وذلك لأسباب تتعلق بشهر رمضان ووجود عدد كبير من التجار المغتربين الذين يدفعون زكاة أموالهم، وبالتالي فإنهم يقومون بتحويل هذه المبالغ إلى سورية، لافتاً إلى استمرار المغتربين بتحويل الأموال إلى ذويهم في سورية رغم حالة التضخم الموجودة في أوروبا.

وبيّن أن وسطي الحوالات الخارجية يتراوح بين (٢,٥-٣) مليارات دولار في العام الواحد، لكن ستزيد الحوالات عن ذلك خلال العام الجاري، نتيجة وصول الكثير من المساعدات المالية عقب الزلزال الذي وقع في شهر شباط الماضي، معتبراً أن الحوالات الواصلة إلى سورية سواء صرّفت بمصرف سورية المركزي أم بالسوق الموازي ستكون عائديتها للاقتصاد السوري وستكون رافداً له، لكونها تدخل ضمن الدورة الاقتصادية، لكن يشدد مصرف سورية المركزي على وجوب تصريف الحوالات عن طريقه للسيطرة على كل منابع السيولة للتحكم بسعر الصرف، وهذا الأمر مستحيل، باعتبار أن مهمة النقد الدوران في الاقتصاد وليس التجميع أو الاحتفاظ، ولا يجوز تجميده بالطريقة المتبعة حالياً التي لا تؤدي إلى تثبيت سعر الصرف.

وفي سياق متصل، بين كنعان أن مصرف سورية المركزي حاول من خلال إجراءاته السابقة إلغاء الفروقات الكبيرة بين سعر الصرف المحدد منه وسعر الصرف في السوق، لكنه لم يستطع فعل ذلك لأنه لم يتابع الإجراءات الأخرى التي من شأنها تحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال توازن الصادرات والمستوردات وتناسب الرواتب والأجور وأسعار المواد الموجودة في الأسواق مع سعر الصرف، باعتبار أن هذه الأمور تعد مؤشراً مهماً إلى قيمة سعر صرف العملة الوطنية في أي دولة، وفي حال لم تتوازن هذه العوامل فإن هذه الإجراءات ما هي إلا تحديد أو تقييد إداري، مشيراً إلى أن آثار تخفيض سعر الصرف الذي يعمل عليه المصرف المركزي لا تظهر بشكل سريع في الأسواق، على اعتبار أن البضائع الموجودة في السوق ليست محددة على سعر الصرف الحالي.

وتابع: «ولكون مصرف سورية المركزي لم ينجح في تحقيق هذا التوازن، لذا سيزيد الفرق بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي مرة أخرى، ليتخذ المصرف إجراءات جديدة للحاق بالسوق وتضييق الفجوة وبالتالي رفع سعر الصرف الرسمي، ويتكرر السيناريو ذاته مرات عديدة بسبب ظروف الأزمة والحصار والاحتكار من المستوردين»، لافتاً إلى أن الأسعار العالمية بأخفض مستوياتها حالياً، فمثلاً سعر طن الزيت يقل عن ١٠٠٠ دولار عالمياً، وطن السكر ٥٠٠ دولار، وطن الرز ٣٠٠-٤٥٠ دولاراً، كذلك الأمر بالنسبة للألبسة والأحذية، وذلك نتيجة للركود في الاقتصاد العالمي، ومحاربة التضخم من بعض الدول كأميركا مثلاً التي رفعت أسعار الفائدة، إضافة إلى زيادة الإنتاج في دول آسيا وإفريقيا والمنطقة العربية وأوروبا وأميركا اللاتينية، الأمر الذي ينعكس على الأسعار العالمية، لكن تسود في سورية حالة خاصة وهي الاحتكار لأن المستورد محتكر للمادة التي يستوردها ويبيعها بالسعر الذي يقرره، فلو سمحت الحكومة بالاستيراد لعدد كبير من التجار لأوجدت حالة من المنافسة وبالتالي خفّضت الأسعار.

..ووزيرا الإسكان والتجارة الداخلية يلتقيان جمعية الصداقة الشعبية الإيرانية

استعداد تام للتعاون مع الجانب الإيراني ومتابعة مذكرات التفاهم الموقعة سابقاً

الوطن

استكمالاً لمباحثات سابقة جرت بين الجانبين، عقد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي اجتماعاً مع وفد جمعية الصداقة السورية – الإيرانية برئاسة أحمد دستمالجيان نائب رئيس الجمعية، تم خلاله بحث آفاق تفعيل التعاون بين الجانبين، والتأسيس لإقامة مشروعات استثمارية مشتركة، بما يساهم في تطوير العلاقات الاقتصادية لترتقي إلى مستوى العلاقات السياسية بين البلدين.

وأكد علي أن وزارة التجارة الداخلية على أتم الاستعداد للتعاون التام مع الجانب الإيراني في مختلف المجالات الاستثمارية والتجارية، مع العمل على تذليل العقبات للوصول إلى نتائج عملية على أرض الواقع تلبي متطلبات المرحلة الراهنة، مشيراً إلى أن أي تفصيل يحتاج إلى متابعة، وتعتريه صعوبات تتم معالجتها بالسرعة القصوى.

بدوره أكد دستمالجيان سعي بلاده لتفعيل العمل التجاري والاستثماري بين البلدين، وتعزيز الدور النشط في السوق السورية من التجار الإيرانيين، والوقوف إلى جانب سورية لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، ورفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين بالسلع والمنتجات التي تخدم الشعبين، وذلك عبر أفضل الصيغ التي يتم اختيارها لتوفير كل الاحتياجات من السلع والمواد الغذائية ومعدات الإنتاج رغم ظروف العقوبات التي تتعرض لها الدولتان.

كذلك بحث وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف أمس مع وفد الجمعية أفاق التعاون المشترك في المجالات التي تعنى بها الوزارة والجهات التابعة لها، مؤكداً على أهمية تفعيل علاقات التعاون مع الجانب الإيراني، ومتابعة مذكرة التفاهم الموقعة سابقاً، وتفعيل بنودها على أرض الواقع.

من جانبه أعرب دستمالجيان عن رغبة الجمعية الكبيرة بتعزيز علاقات العمل المشتركة، وتحقيق التعاون الثنائي بين الجمعية والوزارة، ولاسيما في المشروعات السكنية والإنشائية.